موقف شيخ الإسلام ابن تيـمية
من
الشيخ عبد القادر الجيلاني
دراسة عقدية

إعداد الدكتورة

منيفة بنت خليف بن حمود الشمري

Munayfah khulaif Alshammari

الأستاذ المساعد في قسم الثقافة الإسلامية

بكلية التربية - جامعة حائل

E mail: alhomood41@hotmail.com

ملخص البحث

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الشيخ عبد القادر الجيلاني دراسة عقدية

✍ إعداد الدكتورة / منيفة بنت خليف بن حمود الشمري

تهدف الدراسة إلى بيان موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الشيخ عبد القادر الجيلاني، وقد قمت بالتعريف بالشيخ ابن تيمية، ثم بالشيخ عبد القادر، ثم عرجت إلى جمع أقوال شيخ الإسلام من كتبه عن الشيخ عبد القادر، وتحليلها ليتبين موقفه.

وقد اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي.

وتوصلت الباحثة إلى عدد من النتائج منها: أن موقف شيخ الإسلام من الشيخ عبد القادر الجيلاني مبني على أساس التزمه وعمل به وهو منهج الموازنة والمعادلة، فيعرف لأئمة التصوف وغيرهم ما لهم وما عليهم، فلا يبخسهم حقهم، ولا يسكت عن خطئهم، فنجده رحمه الله إما مادحًا لمذهب الجيلاني أو شارحًا لأقواله، مع بيان ما فيها من خطأ إن وجد أو معتذرًا له، بعيدًا عن التعصب والتكلم عنه بغير علم.

وقد أثنى شيخ الإسلام كثيرًا على الشيخ عبد القادر الجيلاني في عدة مواضع من كتبه، وعده من المشايخ الصالحين المعتدلين، المستقيمين الذين سلموا من الابتداع والغلو، وبيّن سلامته في الاعتقاد، كما فضّل مذهبه في التصوف على مذهب الصوفية المخالفين للشرع، وبيّن أن طريقته في معالم السلوك قائمة على الالتزام بالشرع.

وأوصت الباحثة بأبحاث عن بيان الفرق بين مذهب الجيلاني ومذهب فرقة القادرية المنتسبة إليه.

الكلمات المفتاحية: (الجيلاني، ابن تيمية، موقف، منهج الموازنة).

E mail: alhomood41@hotmail.com

Abstract

This study aims at explaining the stand of Shaikh Al-Islam Ibn Taimiyah about Shaikh Abdul Qadir Al-Jilani. I introduced Shaikh Ibn Taimiyah, then Shaikh Abdul Qadir, and then I went to collect the sayings of Shaikh Al-Islam from his books about Shaikh Abdul Qadir and analyzed to ascertain his stand.

I followed the analytical Inductive Methodology.

The researcher reached a number of results, including: that the stand of Shaikh al-Islam about Shaikh Abdul Qader Jilani is based on his commitment and work and that is an approach of comparison & equation known for the imams of Sufism and others what they have and what they do, so he doesn't underestimate their right, neither keeps silent on their mistakes, so we find him either praising the doctrine of Al-Jilani or explaining his sayings if it was wrong or apologizing to him, without any partiality and talk about him without knowledge.

Shaikh Al–Islam praised Shaikh Abdul Qadir Al–Jilani in several places in his books and also several moderate righteous scholars, who remained straightforward and safe from unorthodoxy and immoderation, and explained his purity in the belief, as he preferred his doctrine in Sufism on the doctrine of Sufism contrary to the Sharia, and explained that his method in the Behavior guidepost based on adherence to the law.

The researcher recommended to conduct researches on the difference between the doctrine of Al-Jilani and the doctrine of Al-Qadriyah affiliating itself to him.

Keywords: (Abdul Qader Jilani, Ibn Taimiah, stand, Approach of Comparision)

E mail: alhomood41@hotmail.com



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

ففي عصرٍ التبست فيه الحقائق الناصعة في أذهان كثير من الناس بالأوهام، وتداخل نورُ الصبح الساطع في أفهامهم بالأضواء الزائفة، واختلط عليهم الفجر الصادق بالفجر الكاذب، فصار كثيرون لا يميزون بينهما، بل يخلطون بينهما، وهو ما يشوش عقولهم ويضلهم عن جادة الطريق، في عصر كهذا يتلمس الناس الصادق الأمين الذي يثقون فيه؛ ليبين لهم الحق بلا مواربة أو مداهنة، ويظهر لهم الصادق المخلص الأمين من الكاذب الدَّعِيّ الأثيم.

ولما كانت الطريقة القادرية من الفرق المنتشرة في أرجاء العالم الإسلامي وغيره، مع ما خالطته من بدع ومخالفات، وهي منسوبة إلى رجلٍ كَثُرَ الثناءُ عليه، وتتلمذ عليه كثير من أعلام الإسلام ونبهائه ونوابغه، هو الشيخ عبد القادر الجيلاني (أو: الكيلاني، أو الجِيْلِيّ) صار القارئ بحاجة إلى من يثق بعلمه ودينه وأمانته؛ ليميّز له الحق والصواب في حقيقة الجيلاني، هل هو من رجالات هذه الأمة وأعلامها الموثوقين؟ وهل ما عليه من اعتقاد هو اعتقاد أهل السنة والجماعة، أو على خلاف ذلك.

والباحث لا يجد أفضل من شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في ميزان اعتداله في كلامه عن الجيلاني، وصدق قوله ورأيه، وهو الذي جمع بين العلم والعمل، وهو من جمع أدوات النظر الصحيح في نقد الرجال، بما تحلى به من علم جامع محرر دقيق بالشريعة عمومًا، وبالعقيدة الصحيحة، وعقائد الفرق والمذاهب المختلفة بين الملل

والنحل عامة خصوصًا، وبما اتصف به مِنْ صِدْقِ لَهْجَةٍ، وقوةِ رأي، ومجاهرة بالحق مهما كان، وإنصافٍ ودقةِ نَظَر في تمييز دقائق المسائل والمشكلات؛ لذا فهو خير مَن يُنْظَر في رأيه ويؤخذ عنه الرأي في الشيخ عبد القادر الجيلاني، ومِنْ هنا كان هذا البحث الذي يدور حول بيان: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من عبد القادر الجيلاني لتحديد هل كان عبد القادر عنده مَرْضِيًّا؟ وهل كانت له عليه مؤاخذات، وإلى أي مدى وافقه إن كان قد وافقه، وما حدود مخالفته له إن كان قد خالفه.

أسباب اختيار الموضوع:

١- الإسهام في بيان مدى سلامة مذهب الشيخ عبد القادر الجيلاني في الاعتقاد والتصوف.

٢- الدفاع عن أحد أئمة مشايخ الصوفية المنتسبين لأهل السنة والجماعة.

٣- خلو المكتبة الإسلامية من دراسة متخصصة ببيان موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الشيخ عبد القادر الجيلاني.

أهداف البحث:

١- خدمة الإسلام والأمة الإسلامية عند بيان مذهب الشيخ عبد القادر الجيلاني، وبعده عن الابتداع في الدين.

٢- بيان الفارق بين التصوف السني والبدعي عند شيخ الإسلام.

٣- بيان موقف شيخ الإسلام من الشيخ عبد القادر الجيلاني.

الدراسات السابقة:

لم يرد -فيما أعلم- دراسة متخصصة توضح موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الشيخ عبد القادر الجيلاني، ولم أجد سوى بحث دكتوراه للدكتور سعيد بن مسفر عن الشيخ عبد القادر الجيلاني بعنوان: (الشيخ عبد القادر الجيلاني وآراؤه الاعتقادية

والصوفية)، وهو خاص ببيان اعتقاده وتصوفه، دون التطرق لموقف شيخ الإسلام منه.

خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على: مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: وفيها:

أهمية الموضوع، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه، واجراءات البحث.

تمهيد:

أولاً: التعريف بابن تيمية، ويشتمل على:

اسمه، ومولده، ووفاته.

شيوخه، وثناء العلماء عليه.

مؤلفاته.

ثانيًا: التعريف بعبد القادر الجيلاني، ويشتمل على:

اسمه، ومولده، ووفاته.

شيوخه، وكلام العلماء عنه.

مؤلفاته.

عقيدته.

المبحث الأول: المنهج الذي التزمه شيخ الإسلام ابن تيمية في موقفه من الشيخ عبد القادر الجيلاني.

المبحث الثاني: موقف ابن تيمية من اعتقاد الجيلاني.

المبحث الثاني: موقف ابن تيمية من تصوف الجيلاني.

المبحث الثالث: موقف ابن تيمية مما خالف الجيلاني فيه السنة.

المبحث الرابع: موقف ابن تيمية من عبارات الجيلاني التي قد تلتبس على كثير من

السالكين.

الخاتمة: وفيها: أهم نتائج البحث والتوصيات .

الفهارس: يشمل: فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، الذي يتضمن تتبع أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في عبد القادر الجيلاني، وجمعها وتحليلها لبيان موقف شيخ الإسلام رحمه الله.

إجراءات البحث:

١- عزوت الآيات القرآنية، وخرجت الأحاديث في البحث.

٢- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث.

٣- وثقت النصوص بذكر مصادرها في الهامش.

وبعد، فأرجو من الله عز وجل أن أكون قد وفقت في هذا البحث للصواب، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين.

تمهيد

أولاً: التعريف بابن تيمية:

ويشتمل على:

اسمه، ومولده، ووفاته:

اسمه:

هو تقي الدين أبو العباس أحمد، ابن الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم بن الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله ابن تيمية الحراني[١].

مولده، ووفاته:

ولد في ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة، هاجر والده به وبإخوته إلى الشام عند جور التتار، فساروا بالليل ومعهم الكتب على عجلة لعدم الدواب، فكاد العدو يلحقهم ووقفت العجلة، فابتهلوا إلى الله واستغاثوا به، فنجوا وسلموا [٢].

وتوفي إلى رحمة الله تعالى ورضوانه في بكرة ليلة الاثنين، العشرين من ذي القعدة الحرام، وذلك من سنة ثمان وعشرين وسبعمائة[٣].

---

(١) ينظر: العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ص ٤)، وينظر: التبيان لبديعة البيان، ابن ناصر الدين الدمشقي، (٣/ ١٤٦١).

(٢) ينظر: المصدر السابق (ص ٥)، وينظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن آيبك الصفدي (٧/ ١١).

(٣) ينظر: الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، عمر بن علي البزار، (ص ٧٩٠ وما بعدها).

شيوخه، وثناء العلماء عليه:

شيوخه:

تتلمذ ابن تيمية -رحمه الله- على يد عدد كبير من الشيوخ، يصل عددهم إلى أكثر من مائتي شيخ، منهم:

والده عبد الحليم عبد السلام بن تيمية، شهاب الدين، قال ابن كثير: «مفتي الفرق، الفارق بين الفرق، كان له فضيلة حسنة، ولديه فضائل كثيرة»، توفي سنة ٦٨٥هـ[١].

أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي، زين الدين أبو العباس، كان مؤرخًا محدثًا أديبًا، توفي سنة ٦٦٨هـ[٢].

شرف الدين أحمد بن كمال الدين أحمد بن نعمة المقدسي، شرف الدين أبو العباس، خطيب دمشق ومفتيها، وكان يتقن فنونًا كثيرة، كان يفتخر ويقول: أنا أذنت لابن تيمية بالإفتاء، ولد سنة ٦٢٢هـ[٣].

أبو الفرج عبد الرحمن بن سليمان البغدادي، جمال الدين أبو الفرج، الإمام، الفقيه، العالم، البارع، توفي سنة ٦٧٠هـ [٤].

عفيف الدين أبو محمد عبد الرحيم بن محمد بن أحمد بن فارس العلثي البغدادي، قال الذهبي:

«وله أتباع وأصحاب يقومون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حدث بالكثير ببغداد وبدمشق»، توفي سنة ٦٨٥هـ [٥].

---

(١) ينظر: البداية والنهاية (١٣/ ٣٠٣)، والعبر (٣/ ٣٤٩)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣١٠).

(٢) ينظر: البداية والنهاية (١٣/ ٢٥٧)، والعبر (٥/ ٢٨٨)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٢٥).

(٣) ينظر: البداية والنهاية (١٣/ ٣٤١)، والعبر (٥/ ٣٨٠).

(٤) ينظر: العبر (٣/ ٣٢١)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٣٢).

(٥) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣١٥)، والعبر (٣/ ٣٥٩)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٩١).

ثناء العلماء عليه:

قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: نشأ – يعني الشيخ تقي الدين رحمه الله –في تصون تام وعفاف، وتعبد واقتصاد في الملبس والمأكل، وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره، ويناظر ويفحم الكبار، ويأتي بما يتحير منه أعيان البلد في العلم، فأفتى وله تسع عشرة سنة، بل أقل، وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت، وأكب على الاشتغال[1].

وقال البزار عنه:

«أما غزارة علومه فمنها: ذكر معرفته بعلوم القرآن المجيد واستنباطه لدقائقه، ونقله لأقوال العلماء في تفسيره واستشهاد بدلائله، وما أودعه الله تعالى فيه من عجائبه، وفنون حكمه، وغرائب نوادره، وباهر فصاحته وظاهر ملاحته، فإنه فيه الغاية التي ينتهي إليها، والنهاية التي عول عليها ولقد كان إذا قرئ في مجلسه آيات من القرآن العظيم يشرع في تفسيرها، فينقضي المجلس بجملته، والدرس برمته، وهو في تفسير بعض آية منها»[2].

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي عنه:

«ثم برع في التفسير، والفقه وأصوله، والعربية ولم يصل عمره العشرين»[3].

---

(١) ينظر: العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، (ص ٩).

(٢) الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، عمر بن علي البزار، (ص ٧٤٤) وعن تعبده بنظر: المصدر السابق (ص ٧٥٨)، وثناء صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي لابن تيمية في الوافي بالوفيات، (٧/ ١١)، وابن ناصر الدين الدمشقي في التبيان لبديعة البيان، (٣/ ١٤٦٢).

(٣) التبيان لبديعة البيان، ابن ناصر الدين الدمشقي، (٣/ ١٤٦٢).

مؤلفاته:

من أصعب الأمور حصر جميع ما ألف ابن تَيْمِيَّة، وتحديد عدد مصنفاته، فهو – رحمه الله– من أكثر علماء الإسلام إنتاجًا وتأليفًا، وقد نقل عن الذهبي أن مصنفاته بلغت خمسمائة مجلد[1]، وعن البرزالي أنها كانت تقع في أربعة آلاف كراس وأكثر[2].

وقال البزار:

«وأما مؤلفاته ومصنفاته فإنها أكثر من أن أقدر على إحصائها، أو يحضرني جملة أسمائها، بل هذا لا يقدر عليه غالبًا أحد، لأنها كثيرة جدًّا، كبارًا وصغارًا. وهي منشورة في البلدان. فقل بلد نزلته إلا ورأيت فيه من تصنيفاته، فمنها ما يبلغ اثني عشر مجلدا كتخليص التلبيس على أساس التقديس وغيره، ومنها ما يبلغ سبع مجلدات كالجمع بين العقل والنقل، ومنها ما يبلغ خمسة مجلدات ومنها منهاج الاستقامة والاعتدال ونحوه، ومنها ما يبلغ ثلاثة مجلدات كالرد على النصارى وشبهه، ومنها مجلدان، كنكاح المحلل وإبطال الحيل، وشرح العقيدة الأَصْبَهانية، ومنها مجلد ودون ذلك، وهذان القسمان من مؤلفاته كثيرة جدًّا لا يمكنني استقصاؤها، لكن أذكر بعضها:

- كتاب تفسير سورة الإخلاص، مجلد.
- كتاب الكلام على قوله عز وجل: (الرحمن على العرش استوى).
- كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول، مجلد.
- كتاب الفرق المبين بين الطلاق واليمين.
- كتاب الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان.
- كتاب اقتضاء الصراط المستقيم.

---

(١) ينظر: العقود الدرية (ص ٢٥)، فوات الوفيات لابن شاكر (١/ ٦٩)، جلاء العينين، لنعمان الآلوسي، (ص ٧).

(٢) ينظر: العقود الدرية (ص ٢٣)، وينظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧/ ١١)

- كتاب الكلم الطيب.
- كتاب إثبات الكمال.
- كتاب الرد على تأسيس التقديس.
- كتاب نقض أقوال المبتدعين.
- كتاب الرد على النصارى.
- كتاب إبطال الحيل ونكاح المحلل.
- كتاب شرح العقيدة الأَصْبَهانية.
- كتاب الفتاوى...»[1].

(١) الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، (ص ٧٤٦) وما بعدها.

ثانيًا: التعريف بعبد القادر الجيلاني:

ويشتمل على:

اسمه، ومولده، ووفاته:

هو عبد القادر بن أبي صالح عبد الله بن جنكي دوست بن أبي عبد الله بن عبد الله بن يحيى بن محمد بن داود بن موسى بن عبد الله ابن موسى الحوزي، بن عبد الله المحصن بن الحسن المثنى، بن الحسن بن علي بن أبي طالب الجيلاني، نسبة إلى جيل، وهي بلاد متفرقة من وراء طَبَرِسْتان، وبها وُلِد، ويقال لها أيضا: جيلان وكيلان(١). ومولده بجيلان في سنة إحدى وسبعين وأربعمائة وقدم بغداد شابًّا(٢).

وعبد القادر الجيلاني صوفي، تنسب إليه (الطريقة القادرية)(٣)، ويعبر عنه بـ:

---

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي الدمشقي، (٦/ ٣٣٠-٣٣١)، وينظر: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (٢٠/ ٤٣٩)، وفوات الوفيات والذيل عليها، محمد بن شاكر الكتبي، (٢/ ٣٧٣)، والبداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (١٦/ ٤١٩-٤٢٠)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (١٨/ ١٧٣).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (٢٠/ ٤٣٩)، والبداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، (١٦/ ٤١٩-٤٢٠).

(٣) يعد الشيخ عبد القادر الجيلاني المؤسس لهذه الطريقة، لكن الميزة للشيخ الاعتقاد الصحيح والرد على أهل البدع، أما أتباعه فقد ابتعدوا عن منهجه، ولم يتمسكوا في طريقتهم بالكتاب والسنة ولا بقول شيخهم، فذهبوا إلى ما ذهب إليه كثير من الصوفية، من الربط بين العقائد الكلامية والتصوف، كما نسبوا للشيخ كثيرًا من الكرامات والأقوال التي فيها غلو كبير، والتي تصل إلى الشرك في توحيد الربوبية وفي توحيد العبادة، ونسبوا إليه قصائد شركية فيها دعوى الربوبية، ونسبوا إليه القول بالحقيقة المحمدية، والورد المسمى (صلوات الكبريت الأحمر)، و(القصيدة العينية)، وقد تضمنت عبارات تدل على وحدة الوجود. والقادرية لها فروع في اليمن والصومال، ومصر والهند، والمغرب والسودان الغربي منها: اليافعية، والنابلسية، والرومية، والعروسية. ينظر: الطرق الصوفية. نشأتها وعقائدها وآثارها، عبد القادر بن دجين السهلي، (ص: ٨٤-٨٦).

عبد القادر الجيلاني، وعبد القادر الكيلاني، وعبد القادر الجيلي، والشيخ عبد القادر، وعبد القادر، وتوفي في عاشر ربيع الآخر سنة إحدى وستين وخمسمائة[(١)].

شيوخه، وكلام العلماء عنه:

شيوخه:

تتلمذ الشيخ عبد القادر -رحمه الله- على أيدي شيوخ كثيرين، من أشهرهم:

في التصوف: حماد بن مسلم الدباس: الزاهد، كان شيخ العارفين في زمانه، زاول أكثر المهن والصنائع في طلب الحلال، مات سنة ٥٢٥هـ[(٢)].

في الحديث: أبو محمد جعفر بن أحمد البغدادي السراج: الشيخ الإمام البارع المحدث، كتب بخطه الكثير وصنف الكتب، كان صدوقًا، وممن يفتخر برؤيته ورواياته لديانته ودرايته، ثقة مأمون عالم صالح، توفي سنة ٥٠٠هـ[(٣)].

أبو القاسم علي بن أحمد بن محمد بن بيان البغدادي: كان صحيح السماع ولا يعرف في الإسلام محدث وازاه في قدم السماع، توفي سنة ٥١٠هـ [(٤)].

أبو عبد الله يحيى بن الإمام أبو علي الحسن بن أحمد بن البناء البغدادي الحنبلي: كان الحافظ عبد الله بن عيسى الأندلسي يثني عليه ويمدحه ويطريه، ويصفه بالعلم والفضل وحسن الأخلاق، وترك الفضول وعمارة المسجد وملازمته، توفي سنة ٥٣١هـ[(٥)].

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٢٠/ ٤٥٠)، وينظر: البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (١٦/ ٤١٩-٤٢٠)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (١٨/ ١٧٣).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/ ٥٩٤). وشذرات الذهب (٤/ ٧٣).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/ ٢٢٨). وشذرات الذهب (٣/ ٤١١).

(٤) ينظر: المصدر السابق (١٩/ ٢٥٩).

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٦).

في الفقه: أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني أبو طالب البغدادي: وهو أحد أئمة المذهب الحنبلي وأعيانه، توفي سنة ٥١٠هـ [1].

أبو سعيد: المبارك بن علي المخرمي: شيخ الحنابلة، وكان نزيهًا عفيفًا، توفي سنة ٥١٣هـ[2].

كلام العلماء عنه:

- قال ابن كثير:

«الشيخ عبد القادر الجيلي ...تفقه على أبي سعيد المخرمي الحنبلي...، وكان له سمت حسن، وصمت عن غير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفيه زهد كبير وله أحوال ومكاشفات، ولأتباعه وأصحابه فيه مقالات، ويذكرون عنه أقوالاً وأفعالاً ومكاشفات أكثرها مغالاة، وقد كان صالحًا ورعًا، وقد صنف كتاب (الغنية)، و(فتوح الغيب)، وفيها أشياء حسنة، ولكن ذكر فيهما أحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعه، وبالجملة كان من سادات المشايخ الكبار»[3].

- قال الذهبي:

«ليس في كبار المشايخ من له أحوال وكرامات أكثر من الشيخ عبد القادر، لكن كثيرًا منها لا يصح، وفي بعض ذلك أشياء مستحيلة»[4]، وقال: «وفي الجملة الشيخ

(١) ينظر: الذيل على الطبقات لابن رجب (١/ ١١٦). وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/ ٣٤٨).

(٢) ينظر: الذيل على الطبقات لابن رجب (١/ ١٦٦). وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/ ٤٢٨).

(٣) البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (١٦/ ٤١٩-٤٢٠)، وينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، (١٨/ ١٧٣)، وينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تَغْرِيْ بِرْدِيْ (٥/ ٣٧١).

(٤) سير أعلام النبلاء، الذهبي (٢٠/ ٤٥٠).

عبد القادر كبير الشأن، وعليه مآخذ في بعض أقواله ودعاويه، والله الموعد، وبعض ذلك مكذوب عليه»[1].

وقال ابن رجب أيضًا:

«وكان الشيخ عبد القادر متمسكًا في مسائل الصفات والقدر ونحوهما بالسنة، مبالغًا في الرد على من خالفها»[2].

مؤلفاته:

١- الغنية لطالبي الحق عز وجل:

وهذا الكتاب من أحسن كتب الفقه والعقائد والآداب، كتبه بأسلوب سهل بعبارة مبسطة، عززه بالأدلة الصريحة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لولا ما احتوى عليه من بعض الصلوات المبتدعة والأذكار والأدعية [3]، وهذا الكتاب قد نسبه إليه غالب من ترجم له، قال ابن كثير في البداية والنهاية: «وقد صنف كتاب الغنية، وفتوح الغيب، وفيهما أشياء حسنة، وذكر فيهما أحاديث ضعيفة موضوعة»[4]، ويقول ابن رجب في الذيل على الطبقات: «وله كتاب الغنية، وهو معروف»[5].

٢- فتوح الغيب:

وهو كتاب يحتوي على العديد من المقالات والنصائح المفيدة، والأفكار والآراء

---

(١) المصدر السابق (٢٠/ ٤٥١)، وينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط١ (٦/ ٣٣٢).
(٢) المصدر السابق (٦/ ٣٣٤).
(٣) ينظر: الشيخ عبد القادر الجيلاني وآراؤه الاعتقادية والصوفية -عرض ونقد على ضوء أهل السنة والجماعة- سعيد بن مسفر القحطاني. (ص: ٥٦).
(٤) البداية والنهاية، ابن كثير، (١٢/ ٢٧٠).
(٥) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٢٩٦).

التي تتحدث عن كثير من القضايا، كبيان حال الدنيا وأحوال النفس وشهواتها، والتسليم لأمر الله وبيان مقامات التوكل والخوف والرجاء، والرضا، إلى غير ذلك من المقالات والوصايا التي وجهها لأولاده، وقد نسبه إلى الشيخ عبد القادر كلٌّ من ابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة(١)، والإمام ابن كثير في البداية والنهاية(٢).

غير أن صاحب قلائد الجواهر قد ذكر أن الكتاب المذكور من جمع وترتيب أحد تلاميذ الشيخ عبد القادر، وهو الشيخ زين الدين المرصفي الصياد(٣)، من المواعظ التي كان يمليها في مدرسته ورباطه(٤)، يؤكد ذلك أن كل مقالة تبدأ هكذا: (قال رضي الله عنه كذا في المدرسة أو في الرباط).

وسواء كانت من تأليفه الشيخ وكتابته بنفسه، أو من إملاءاته على تلاميذه فهي في النهاية تؤول إليه باعتبارها من آثاره.

والجدير بالذكر أنه ألحق بهذا الكتاب بعض القصائد الشعرية المنسوبة إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني، والتي لا نشك في عدم صحة نسبتها إليه، وذلك لما اشتملت عليه من الشركيات والضلالات التي لا يمكن أن تصدر منه، ولا يتوقع أن يطلع عليها شيخ الإسلام ابن تيمية ضمن اطلاعه على الكتاب ثم يغفلها ولا يشير إلى بطلانها وبيان ضلالاتها، مما يجعلنا نجزم بأنها مدسوسة على الكتاب(٥).

٣- كتاب الفتح الرباني والفيض الرحماني:

وهو كتاب يحتوي على وصايا وتوجيهات ومواعظ، في اثنين وستين مجلسًا من

---

(١) ينظر: المصدر السابق نفس الصفحة.

(٢) ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، (١٢/ ٢٧٠).

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) ينظر: قلادة الجواهر، للتادفي: (ص: ٧).

(٥) ينظر: الشيخ عبد القادر الجيلاني وآراؤه الاعتقادية والصوفية-عرض ونقد على ضوء أهل السنة والجماعة-سعيد بن مسفر القحطاني، (ص: ٥٧) وما بعدها.

مجالس الوعظ والتعليم، خلال الفترة من ٣/ ١٠/ ٥٤٥هـ، حتى ٦/ ٧/ ٥٤٦هـ، تناول فيها العديد من القضايا في الإيمان والإخلاص والسلوك، وغير ذلك من الموضوعات، وقد أشارت بعض المصادر إلى صحة نسبته إليه.

وإذا قورن في عمومه بكتابيه السابقين اتضح أنه يشبههما إلى حد كبير في الأسلوب والموضوعات المطروحة، خصوصًا كتاب فتوح الغيب.

وتجدر الإشارة إلى أن للشيخ كتبًا منسوبة إليه وهي:

الأوراد القادرية، والسفينة القادرية، والفيوضات الربانية في المآثر والأوراد القادرية، لكنها تحتوي على بعض الأدعية والأحزاب والصلوات المبتدعة والقصائد الشركية التي لا يتصور صدورها منه، وأغلب الظن أنها من وضع أتباعه الذين ابتدعوها ثم نسبوها إليه حتى تروج ويتم انتشارها(١).

عقيدته (٢):

من خلال مطالعة أقوال الشيخ عبد القادر يلاحظ أنه على عقيدة السلف، وفيما يلي بيان عقيدته: (من خلال اقتباس أقواله من قسم العقائد من كتابه (الغُنْيَة)) في أبواب:

١. الإيمان. ٢. التوحيد. ٣. الأسماء والصفات. ٥. القرآن.

(١) ينظر: المرجع السابق: ٥٤ وما بعدها، وقد نقل الدكتور سعيد بن مسفر من أقوال الشيخ عبد القادر في الاعتقاد والسلوك يؤكد عدم صحة نسبة هذه الكتب إليه. ينظر كتابه: الشيخ عبد القادر وآراؤه الاعتقادية والصوفية.

(٢) منعًا للإطالة، ينظر: مقارنة الدكتور سعيد بن مسفر القحطاني بين عقيدة الجيلاني وعقيدة أهل السنة والجماعة في كتابه، الشيخ عبد القادر الجيلاني وآراؤه الاعتقادية والصوفية –عرض ونقد على ضوء أهل السنة والجماعة، (ص: ٨٧-١٠٦).

أولا: مذهبه في الإيمان:

- قال عبد القادر الجيلاني:

«(فصل) ونعتقد أن الإيمان قول اللسان، ومعرفة بالجنان، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان، ويقوى بالعلم، ويضعف بالجهل...، كما قال الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤].

وما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقصان، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ [الأنفال: ٢]، وقوله عز وجل: ﴿لِيَسۡتَيۡقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗا﴾ [المدَّثر: ٣١] ...»[1].

وفي حكم مرتكب الكبيرة قال: «ونعتقد أن من أدخله الله النار بكبيرته مع الإيمان فإنه لا يخلد فيها، بل يخرجه منها...، خلاف ما قالته القدرية إن الكبيرة تحبط الطاعات، فلا يثاب عليها، وكذلك قول الخوارج تبا لهم»[2].

ثانيًا: مذهبه في التوحيد:

- قال عبد القادر الجيلاني:

«نقول: أما معرفة الصانع عز وجل بالآيات والدلالات على وجه الاختصار، فهي: أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد، فرد صمد: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ١-٤]، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١]، ليس له شبيه ولا نظير، ولا عون ولا ظهير، ولا شريك ولا وزير، ولا ند ولا مشير، ليس بجسم فيمس، ولا بجوهر فيحس، ولا عرض فيقضى، ولا ذي تركيب أو آلة وتأليف، أو ماهية وتحديد»[3].

---

(١) الغنية لطالبي طريق الحق -عز وجل- عبد القادر الجيلاني، (١/ ١٣٥).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٤٠).
(٣) المصدر السابق (١/ ١٢١).

ثالثًا: مذهبه في الأسماء والصفات:

- **قال عبد القادر الجيلاني:**

«وهو بجهة العلو مستوٍ على العرش، محتوٍ على الملك، محيط علمه بالأشياء، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]»(١).

وقال:

«وإنه تعالى حي بحياة، وعالم بعلم، وقادر بقدرة، ومريد بإرادة، وسميع بسمع، وبصير ببصر، ومدرك بإدراك، ومتكلم بكلام، وآمر بأمر، وناه بنهي، ومخبر بخبر»(٢).

وقال:

«وخلق آدم عليه السلام بيده على صورته، وغرس جنة عدن بيده، وغرس شجرة طوبى بيده، وكتب التوراة بيده، وناولها موسى من يده إلى يده، وكلمه تكليمًا من غير واسطة ولا ترجمان، وقلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن، يقلبها كيف يشاء ويوعيها ما أراد، والسموات والأرض يوم القيامة في كفه كما جاء في الحديث.

ويضع قدمه في جهنم، فينزوي بعضها إلى بعض، وتقول: قط قط، ويخرج قومًا من النار بيده، وينظر أهل الجنة إلى وجهه ويرونه لا يضامون في رؤيته، ولا يضارون، كما جاء في الحديث: ((يتجلى لهم ويعطيهم ما يتمون))، وقال عز من قائل: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، قيل: الحسنى هي الجنة، والزيادة: النظر إلى وجهه الكريم، قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]»(٣).

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٢١).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٢٢).
(٣) المصدر السابق (١/ ١٢٣).

وقال:

«وهو بائن من خلقه، ولا يخلو من علمه مكان، ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال: إنه في السماء على العرش، كما قال جل ثناؤه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]»(١).

رابعًا: مذهبه في القرآن:

- قال عبد القادر الجيلاني:

«فمن زعم أنه مخلوق أو عبارته أو التلاوة غير المتلو، أو قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم... سئل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله عمن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فقال: كفر، وقال رحمه الله فيمن قال: القرآن كلام الله ليس بمخلوق، والتلاوة مخلوقة، أو ألفاظنا بالقرآن مخلوقة: هو كافر»(٢).

(١) المصدر السابق (١/ ١٢٤).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٢٧).

المبحث الأول: المنهج الذي التزمه شيخ الإسلام ابن تيمية في موقفه من الشيخ عبد القادر الجيلاني:

لقد كان موقف شيخ الإسلام من الشيخ عبد القادر الجيلاني مبنيًّا على أساس التزمه وعمل به، وهو منهج الموازنة والمعادلة الذي اتبعه مع أئمة التصوف وغيرهم، فيعرف ما لهم وما عليهم فلا يبخسهم حقهم، ولا يسكت عن خطئهم قال: «وانه كثيرًا ما يجتمع في الفعل الواحد، أو في الشخص الواحد الأمران، فالذم والنهي والعقاب قد يتوجه إلى ما تضمنه أحدهما، فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر، كما يتوجه المدح والأمر والثواب إلى ما تضمنه أحدهما فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر، وقد يمدح الرجل بترك السيئات البدعية والفجورية، لكن قد يسلب مع ذلك ما حمد به غيره على فعل بعض الحسنات السنية البرية، فهذا طريق الموازنة والمعادلة، ومن سلكه كان قائمًا بالقسط الذي أنزل الله له الكتاب والميزان»[1] .

فمنهجه رحمه الله قائم على أن المذهب البدعي ليس كل ما فيه باطل، بل فيه من الحق بقدر ما فيه، والعدل والميزان أخذ ما فيه من حق، وترك باطله.

وقد كان ثناء ابن تيمية على المصيب من أئمة التصوف ليس شهادة أنه على السنة في كل أموره، بل ثناء نسبي، ودليل ذلك: أنه لا يعدل بأهل القرون الثلاثة المفضلة أحدًا، ويقرر أن أئمة التصوف دونهم في المنزلة واتباع السنة.

قال أثناء رده على القُشَيريّ: «...وما ذكره أبو القاسم[2] في رسالته من

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، (١٠/ ٣٦٦).

(٢) هو: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة، أبو القاسم القُشَيريّ، النيسابوري، يعد ممن جمع بين التصوف والأشعرية، فقد كان في باب الاعتقاد على المذهب الأشعري مع تميزه الصوفي الذي أخذه عن أستاذه أبي علي الدقاق. أشهر مؤلفاته: (لطائف الإشارات)، و(الرسالة القُشَيريّة)، و(التحبير في التذكير). ينظر: تبيين كذب المفتري، ص: ٢٢٦، وطبقات المفسرين، للسيوطي، (ص: ٧٣).

اعتقادهم وأخلاقهم وطريقتهم، فيه من الخير والحق والدين أشياء كثيرة، ولكن فيه نقص عن طريقة أكثر أولياء الله الكاملين، وهم نقاوة القرون الثلاثة ومن سلك سبيلهم...» [(١)].

وعندما يذكر موافقتهم للسلف، فإنما هو بحسب سياق المسألة التي هو بصددها، كما هو الحال حين كلامه على موقفهم من الصفات قال: «... فإن كلام أئمة المشايخ الذين لهم في الأمة لسان صدق، كانوا على ما كان عليه السلف وأهل السنة، من توحيد ليس فيه تمثيل ولا تعطيل، وهذه الجملة يتفق على إطلاقها عامة الطوائف المنتسبين إلى السنة، وإن تنازعوا في مواضع، هل هي تمثيل أو تعطيل؟»[(٢)].

وقد بدا منهجه هذا واضحًا في موقفه من الشيخ عبد القادر الجيلاني، فهو في حديثه عنه إما مادحٌ أو شارحٌ لأقواله، مع بيان ما فيها من خطأ إن وجد، أو معتذرٌ له، بعيدًا عن التعصب والتكلم عنه بغير علم، كما أنه ينهى عن تفضيله على غيره من المشايخ اتباعًا للهوى؛ لأن ذلك من أسباب التفرق بين المسلمين.

فإنه عندما سُئل عن الشيخ عبد القادر أنه أفضل المشايخ، والإمام أحمد أنه أفضل الأئمة هل هذا صحيح أم لا؟

أجاب-رحمه الله-:

«أما ترجيح بعض الأئمة والمشايخ على بعض؛ مثل من يرجح إمامه الذي تفقه على مذهبه، أو يرجح شيخه الذي اقتدى به على غيره؛ كمن يرجح الشيخ عبد القادر، أو أحمد أو غيرهما: فهذا الباب أكثر الناس يتكلمون فيه بالظن وما تهوى الأنفس؛ فإنهم لا يعلمون حقيقة مراتب الأئمة والمشايخ، ولا يقصدون اتباع الحق المطلق، بل كل إنسان تهوى نفسه أن يرجح متبوعه، فيرجحه بظن يظنه وإن لم يكن

(١) الاستقامة، ابن تيمية، (١/ ٨٩).
(٢) المصدر السابق (١/ ٩١).

معه برهان على ذلك، وقد يفضي ذلك إلى تحاجهم وقتالهم وتفرقهم، وهذا مما حرم الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [آل عمران: ١٠٣] ...

فما دخل في هذا الباب مما نهى الله عنه ورسوله من التعصب والتفرق والاختلاف والتكلم بغير علم: فإنه يجب النهي عنه فليس، لأحد أن يدخل فيما نهى الله عنه ورسوله، وأما من ترجح عنده فضل إمام على إمام، أو شيخ على شيخ بحسب اجتهاده كما تنازع المسلمون: أيهما أفضل الترجيع في الأذان أو تركه؟ أو إفراد الإقامة أو تثنيتها؟ وصلاة الفجر بغلس أو الإسفار بها؟ والقنوت في الفجر أو تركه؟ والجهر بالتسمية؛ أو المخافتة بها؛ أو ترك قراءتها؟ ونحو ذلك: فهذه مسائل الاجتهاد التي تنازع فيها السلف والأئمة، فكل منهم أقر الآخر على اجتهاده، من كان فيها أصاب الحق فله أجران، ومن كان قد اجتهد فأخطأ فله أجر وخطؤه مغفور له ...»[1].

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٢٠/ ٢٩١: ٢٩٣).

المبحث الثاني: موقف ابن تيمية من اعتقاد الجيلاني:

أولاً: وصفه بالاعتدال والاستقامة في المنهج:

أثنى شيخ الإسلام كثيرًا على الشيخ عبد القادر الجيلاني في عدة مواضع من كتبه، حيث عده من المشايخ الصالحين المعتدلين، فقال: «... مشايخ الإسلام وأئمة الهدى الذين جعل الله تعالى لهم لسان صدق في الأمة، مثل ... الشيخ عبد القادر الجيلاني.. وأمثال هؤلاء المشايخ...»[1].

كما عدّه من المشايخ المستقيمين الذين سلموا من الابتداع والغلو، قال في معرض كلامه عن السماع[2] المبتدع عند الصوفية: «ولهذا كان أعظم الأذكار التي في الصلاة قراءة القرآن،... وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اجتمعوا أمروا واحدًا منهم أن يقرأ والباقي يستمعون...، وهذا هو سماع المؤمنين وسلف

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، (٢/ ٤٧٤).

(٢) من البدع العملية عند الصوفية سماع الأناشيد والأشعار الغزلية، ففيها ذكر الهجر والوصل، والشوق والحب والعشق، ويزعمون أنهم يقصدون بها تحريك محبة الله سبحانه وتعالى في قلوبهم، والتقرب إلى الله، ثم تحدث بعد ذلك الكشوفات القلبية.

يقول ابن القيم عن أمثال هذه الأشعار: إنها تتضمن إثارة في القلب من الحب والخوف، والرجاء والطلب، والأنس والشوق، والقرب وتوابعها، فصادف سماع هذه الأشعار من قلوبهم حبًّا وطلبًا، فأثاره إثارة ممتزجة بحظ النفس، وهو نصيبها من اللذة والطرب الذي يحدثه السماع، فيظن تلك اللذة والطرب زيادة في صلاح القلب وإيمانه وحاله الذي يقربه إلى الله. ينظر: الكلام على مسألة السماع، (ص: ١٣٩-١٤٠).

وهذا السماع هو الذي قال عنه الشافعي رحمه الله: «خلفت ببغداد شيئًا أحدثته الزنادقة يسمونه التغبير، يصدون به الناس عن القرآن»، ينظر: الاستقامة لابن تيمية: (١/ ٢٧٣-٢٧٤).

والسماع الحق هو ما ذكره ابن تيمية وهو: «سماع القرآن إدراكًا وفهمًا، وتدبرًا، وإجابة. وكل سماع في القرآن مدح الله أصحابه وأثنى عليهم، وأمر به أولياءه: فهذا هو السماع». ينظر: مدارج السالكين: (١/ ٤١٨-٤٨٢).

الأمة...، وهو سماع المشايخ المتأخرين الأكابر، كالشيخ: عبد القادر...»[1].

وقال عنه: «فأما المستقيمون من السالكين كجمهور مشايخ السلف مثل الفضيل بن عياض[2]، وإبراهيم بن أدهم[3]...، ومثل الشيخ عبد القادر [الجيلاني] ...، وغيرهم من المتأخرين، فهم لا يسوِّغون للسالك ولو طار في الهواء، أو مشى على الماء، أن يخرج عن الأمر والنهي الشرعيين، بل عليه أن يفعل المأمور، ويدع المحظور إلى أن يموت، وهذا هو الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف، وهذا كثير في كلامهم: كقول الشيخ عبد القادر في كتاب (فتوح الغيب) أخرج من نفسك، وتنح عنها...، وسلم الكل إلى الله تبارك وتعالى، وكن بوابة على باب قلبك، وامتثل أمره تبارك وتعالى في إدخال من يأمرك بإدخاله، وانتهِ نهيه في صد من يأمرك بصده...، ليس الشرك عبادة الأصنام فحسب، بل هو أيضًا متابعتك لهواك، وأن تختار مع ربك شيئًا سواه من الدنيا وما فيها، والآخرة وما فيها...»[4].

كما ينقل شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- أقوالاً للشيخ عبد القادر الجيلاني قد رآه ابن النحاس[5] يقولها في منامه، قال: حدثني أبي عن محيي الدين

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، (٣/ ٤٢٦-٤٢٧).

(٢) الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي، من كبار المشايخ وصالحيهم، وأحد العلماء الأعلام، ولد بسمرقند، وارتحل لطلب العلم، فأخذ عن الليث وعطاء وغيرهما، وأخذ عنه الشافعي وابن مهدي وغيرهما، توفي سنة ١٨٧هـ. ينظر: حلية الأولياء (٨/ ٨٤)، شذرات الذهب (١/ ٣١٦-٣١٨). وسير أعلام النبلاء (٨/ ٤٢١).

(٣) إبراهيم بن ادهم البَلْخي: أبو إسحاق، من أهل بَلْخ، كان من الملوك المياسير، ثم تزهد وترك الدنيا، وصحب سفيان الثوري والفضيل بن عياض، قال عنه النَّسَائيّ: هو ثقة مأمون، أحد الزهاد، توفي سنة ١٦٢هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٨٧).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية، (١٠/ ٥١٧-٥١٨).

(٥) محي الدين أحمد بن إبراهيم بن أحمد ابن النحاس الدمشقي الشافعي، صنف في الجهاد كتابًا حافلاً سمّاه (مصارع العشاق)، وله (تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين)، في الحوادث والبدع نفيس في بابه، قتل بدمياط لما دهمها الفرنج، فخرج هو وجماعة من أهلها، وجرت وقعة كبيرة،

بن النحاس؛ وأظني سمعتها منه أنه رأى الشيخ عبد القادر في منامه وهو يقول: إخبارًا عن الحق تعالى: (من جاءنا تلقيناه من البعيد، ومن تصرف بحولنا ألنا له الحديد، ومن اتبع مرادنا أردنا ما يريد، ومن ترك من أجلنا أعطيناه فوق المزيد).

ثم يشرح رحمه الله معنى كلام الجيلاني، فيذكر أن قوله هذا هو من جهة الرب تبارك وتعالى، فالأوليان: العبادة والاستعانة. والأخريان: الطاعة والمعصية. فالذهاب إلى الله هي عبادته وحده. والتقرب بحوله هو الاستعانة والتوكل عليه؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله. قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]، وقال: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]، وهذا على أصح القولين في أن التوكل عليه -بمنزلة الدعاء على أصح القولين أيضا- سبب لجلب المنافع ودفع المضار، فإنه يفيد قوة العبد، وتصريف الكون؛ ولهذا هو الغالب على ذوي الأحوال متشرعهم وغير متشرعهم، وبه يتصرفون ويؤثرون (تارة) بما يوافق الأمر، و(تارة) بما يخالفه. وقوله: (ومن اتبع مرادنا) يعني المراد الشرعي كقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ...، وقوله: (ومن ترك من أجلنا أعطيناه فوق المزيد)، يعني ترك ما كره الله من المحرم والمكروه لأجل الله: رجاء ومحبة وخشية أعطيناه فوق المزيد؛ لأن هذا مقام الصبر. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ۝١٠﴾ [الزُّمَر: ١٠] [(١)].

ثانيًا: موقفه من مذهب الجيلاني في الصفات:

لم يذكر شيخ الإسلام عن عقيدة الشيخ عبد القادر الجيلاني في الصفات سوى عقيدته في صفة الاستواء، وأنه على منهج أهل السنة في ذلك، ففي معرض حديثه عن

فقتل في المعركة مقبلاً غير مدبر، وذلك في سنة ٨١٤هـ. ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (١/ ١٥٧).

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٨/ ٥٤٩: ٥٥٥).

اعتقاد مشايخ الصوفية في الصفات وموافقتهم لأهل السنة والجماعة يستشهد بأقوالهم في ذلك، ومنهم عبد القادر الجيلاني قال: «ومن متأخريهم: الإمام أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلي، قال في كتاب (الغنية): (أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه الاختصار فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد – إلى أن قال: وهو بجهة العلو، مستو على العرش، محتو على الملك، محيط علمه بالأشياء، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ۝﴾ [السجدة: ٥]، ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان؛ بل يقال: إنه في السماء على العرش، كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ۝﴾ [طه: ٥].

وذكر آيات وأحاديث، إلى أن قال: وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش. قال: وكونه على العرش مذكورٌ في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا كيف. وذكر كلامًا طويلاً لا يحتمله هذا الموضع، وذكر في سائر الصفات نحو هذا)، ولو ذكرت ما قال العلماء في هذا لطال [الكتاب] جدًّا»(١).

ولعل شيخ الإسلام اقتصر على ذكر منهجه في صفة الاستواء دون غيرها؛ لكفاية ذلك في بيان أن الشيخ الجيلاني على منهج أهل السنة والجماعة في الصفات الأخرى –وقد تبيّن ذلك عند قوله: «وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش»، الذي يدل على أنه يرى عدم جواز تأويل الصفات الأخرى أيضًا، ولا صرفها عن ظاهرها اللائق بالله، وهذا هو اعتقاد أهل السنة والجماعة، فلا يؤولون آيات الصفات وأحاديثها، ولا يصرفونها عن ظاهرها، ولا

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/٥٨-٨٦)، وبنحوه في: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، (١/ ٢١٤-٢١٥).

يفوضونها، بل يعتقدون أن جميع ما دلت عليه من المعنى كله حق ثابت لله، لائق به سبحانه لا يشابه فيه خلقه(١).

ثالثاً: موقفه من مذهب الجيلاني في الولاية:

ينقل شيخ الإسلام بعض أقوال الشيخ الجيلاني في الولاية، وأنه يرى أنه لابد للعبد فيها أن يلتزم بما أمر به الشرع، وترك ما نهى عنه الشرع، منها: أنه لما سأله الشيخ علي بن إدريس(٢): هل كان لله ولي على غير اعتقاد أحمد بن حنبل؟ أجابه بقوله: ما كان، ولا يكون(٣).

كما نقل عن الشيخ عبد القادر الأحوال الثلاثة للسالك ومعناها، وهي: حال صاحب التقوى وحال الحقيقة وهي الولاية، وحال حق الحق، وأنه لابد للعبد في كل حال من أن يريد فعل ما أمر به في الشرع، وترك ما نهي عنه في الشرع، وأنه إذا أُمر بترك إرادته فهو فيما لم يؤمر به ولم ينه عنه وهذا حق. ثم شرحها ابن تيمية –رحمه الله– شرحًا وافيًا يبيّن الفرق بينها:

قال: «قال الشيخ عبد القادر:(وإن كنت في حالة الحقيقة وهي حالة الولاية: فخالف هواك، واتبع الأمر في الجملة واتباع الأمر على (قسمين): (أحدهما): أن تأخذ من الدنيا القوت الذي هو حق النفس وتترك الحظ، وتؤدي الفرض، وتشتغل بترك

---

(١) مذهب أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته أنهم: «يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ويعلمون أن ما وصف الله من ذلك فهو حق ليس فيه لغز ولا أحاجٍ، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، لا سيما إذا كان المتكلم أعلم الخلق بما يقول، وأفصح الخلق في البيان والتعريف والدلالة والإرشاد»، مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/٢٦-٢٧).

(٢) علي بن أبي بكر محمد بن عبد الله بن إدريس اليعقوبي، الزاهد، صاحب الشيخ عبد القادر الجيلاني، سيد زاهد، عابد رباني متأله، بعيد الصيت. توفي في ذي القعدة سنة ٦١٩هـ. ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (٧/ ١٥٠).

(٣) ينظر: الاستقامة، ابن تيمية، (١/ ٨٥-٨٦).

الذنوب ما ظهر منها وما بطن.

و(القسم الثاني): ما كان بأمر باطن وهو أمر الحق تبارك وتعالى، يأمر عبده وينهاه، وإنما يتحقق هذا الأمر في المباح الذي ليس حكمًا في الشرع على معنى أنه ليس من قبيل النهي ولا من قبيل الأمر الواجب، بل هو مهمل ترك العبد يتصرف فيه باختياره، فسمي مباحًا فلا يحدث العبد فيه شيئًا من عنده بل ينتظر الأمر فيه، فإذا أمر امتثل فتصير جميع حركاته وسكناته بالله تعالى، ما في الشرع حكمه فبالشرع، وما ليس له حكم في الشرع فبالأمر الباطن، فحينئذ يصير محقًّا من أهل الحقيقة، وما ليس فيه أمر باطن فهو مجرد الفعل حالة التسليم...)» [1].

رابعًا: موقفه من موقف الجيلاني من علم الكلام:

أثنى شيخ الإسلام على الشيخ عبد القادر في معرض رده على القُشَيريّ عندما نسب إلى مشايخ الصوفية اعتقاد مذهب الأشاعرة في رسالته ونفيه عنهم ذلك، حيث أثنى عليهم واستشهد بأقوالهم، ومنها أقوال الجيلاني التي تدل على بعده عن اعتقاد أهل الكلام، وأنه ينهى عنه، فنقل عن السهروردي[2] قوله: «كنت قد عزمت على أن أقرأ شيئًا من علم الكلام وأنا متردد، هل أقرأ (الإرشاد) لإمام الحرمين، أو (نهاية الإقدام) للشَهْرَسْتاني... فذهبت مع خالي أبي النجيب، وكان يصلي بجنب الشيخ عبد القادر، قال: فالتفت الشيخ عبد القادر وقال لي: يا عمر، ما هو من زاد القبر، ما

(١) جامع الرسائل (٢/ ١٥٤ - ١٦٤).

(٢) هو عمر بن محمد بن عبد الله، أبو حفص شهاب الدين القرشي البكري السهروردي، وهو غير شهاب الدين السهروردي المقتول، من كبار الصوفية، كان شيخ الشيوخ ببغداد، صحب عمه الشيخ أبا النجيب، ولازمه وأخذ عنه الفقه والوعظ والتصوف، وصحب قليلاً الشيخ عبد القادر. له تصنيفات أشهرها (عوارف المعارف)، وله أيضًا (جذب القلوب إلى مواصلة المحجوب)، توفي سنة ٦٣٢هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٧٣)، وشذرات الذهب (٥/ ١٥٣-١٥٤).

هو من زاد القبر، فرجعت عن ذلك»[1].

خامسًا: موقفه من مذهب عبد القادر الجيلاني في القدر:

لقد كانت عقيدة الشيخ عبد القادر الجيلاني في القدر قائمة على ما ورد في الكتاب والسنة، وهذا ما بينه شيخ الإسلام – رحمه الله– قال: «فأما المستقيمون من السالكين، كجمهور مشايخ السلف، مثل الفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم...، ومثل الشيخ عبد القادر...، فهم لا يسوغون للسالك، ولو طار في الهواء أو مشى على الماء، أن يخرج عن الأمر والنهي الشرعيين..، وهذا هو الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة، وإجماع السلف»[2].

ثم استشهد بأقوال الشيخ عبد القادر التي تدل على تمسكه بالكتاب والسنة، ومنها مذهبه في القدر، قال: «وهذا كثير في كلامهم، كقول الشيخ عبد القادر في فتوح الغيب...» ثم ذكر مذهبه في القدر «... فإذا كنت في حال التقوى فخالف النفس بأن تخرج من إجرام الخلق، وشبههم ومنتهم، والاتكال عليهم، والثقة بهم، والخوف منهم، والرجاء لهم...، فاخرج من الخلق جدًّا، واجعلهم كالباب يرد ويفتح...، كل ذلك بفعل فاعل، وتدبير مدبر، وهو الله تبارك وتعالى، فإذا صح لك هذا كنت موحدًا له تبارك وتعالى، ولا تنس مع ذلك كسبهم لتتخلص من مذهب الجبرية، واعتقد أن الأفعال لا تتم بهم دون الله تبارك وتعالى، لكيلا تعبدهم، وتنسى الله تعالى، ولا تقل فعلهم دون الله فتكفر وتكون قدريًّا، لكن قل: هي لله خلقًا وللعباد كسبًا، كما جاءت به الآثار لبيان موضع الجزاء من الثواب والعقاب، وامتثل أمر الله فيهم، وخلص قسمك منهم بأمره ولا تجاوز، فحكمه قائم بحكم عليك وعليهم، فلا تكن أنت الحاكم، وكونك معهم قدر، والقدر ظلمة، فادخل في الظلمة بالمصباح، وهو

(١) الاستقامة، (١/ ٨٧).
(٢) جامع الرسائل (٢/١٤٥).

الحكم: كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لا تخرج عنهما...»(١).

كما ذكر قوله بوجوب الرضا والتسليم بالقدر، وذلك عندما سئل -رحمه الله- عن معنى قول الشيخ عبد القادر: نازعت أقدار الحق بالحق للحق.

فأجاب: والمقصود من ذلك أن كثيرًا من أهل السلوك والإرادة يشهدون ربوبية الرب وما قدره من الأمور التي ينهى عنها، فيقفون عند شهود هذه الحقيقة الكونية، ويظنون أن هذا من باب الرضا بالقضاء والتسليم، وهذا جهل وضلال قد يؤدي إلى الكفر والانسلاخ من الدين، فإن الله لم يأمرنا أن نرضى بما يقع من الكفر والفسوق والعصيان، بل أمرنا أن نكره ذلك وندفعه بحسب الإمكان، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان))(٢).

والله تعالى قد قال: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزُّمَر: ٧]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾ [البقرة: ٢٠٥]، فكيف يأمرنا أن نرضى لأنفسنا ما لا يرضاه لنا، وهو جعل ما يكون من الشر محنة لنا وابتلاء، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، وقال تعالى بعد أمره بالقتال: ﴿ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَا۟ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٤﴾﴾ [محمد: ٤]، وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((والذي نفسي بيده لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيرًا له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر فكان خيرًا له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرًا له))(٣).

---

(١) المصدر السابق (٢/١٤٩-١٥٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد البخاري، (كتاب الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان) (١/ ٦٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه صهيب الرومي، (كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير) (١/ ٢٢٩٥). رقم الحديث (٢٩٩٩).

فالمؤمن إذا كان صبورًا شكورًا يكون ما يقضى عليه من المصائب خيرًا له وإذا كان آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر مجاهدًا في سبيله كان ما قدر له من كفر الكفار سببًا للخير في حقه، وكذلك إذا دعاه الشيطان والهوى كان ذلك سببًا لما حصل له من الخير، فيكون ما يقدر من الشر إذا نازعه ودافعه كما أمره الله ورسوله سببًا لما يحصل له من البر والتقوى، وحصول الخير والثواب وارتفاع الدرجات، فهذا وأمثاله مما يبين معنى هذا الكلام. والله أعلم[1].

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٨/ ٥٤٧: ٥٥٠).

المبحث الثالث: موقف ابن تيمية من تصوف الجيلاني:

أولاً: تفضيله لمذهبه في التصوف على مذهب الصوفية المخالفين للشرع:

لقد كانت عقيدة الشيخ الجيلاني في التصوف سنية سلفية، فإذا نظرت إلى معالم الطريق عنده تجده كما يرى ابن تيمية -رحمه الله- قائمة على الالتزام بالشرع، قال: «وأما الغالطون في الطريق فقد يريدون الله؛ لكن لا يتبعون الأمر الشرعي في إرادته، لكن (تارة) يعبده أحدهم بما يظنه يرضيه ولا يكون كذلك، و(تارة) ينظرون إلى القدر لكونه مراده فيفنون في القدر الذي ليس لهم فيه غرض، وأما الفناء المطلق فيه فممتنع، وهؤلاء يبقى أحدهم متبعًا لذوقه ووجده المخالف للأمر الشرعي، أو ناظرًا إلى القدر، وهذا يبتلى به كثير من خواصهم»(١).

ثم يثني على الشيخ عبد القادر بقوله: «الشيخ عبد القادر ونحوه من أعظم مشايخ زمانهم، أمر بالتزام الشرع: الأمر والنهي، وتقديمه على الذوق والقدر، ومن أعظم المشايخ أمرًا بترك الهوى والإرادة النفسية، فإن الخطأ في الإرادة من حيث هي إرادة إنما تقع من هذه الجهة...»(٢).

كما استشهد شيخ الإسلام بأقوال الشيخ عبد القادر أيضًا عند حديثه عن معالم السلوك الصحيح، قال:

«و(السلوك) سلوكان: سلوك الأبرار أهل اليمين، وهو أداء الواجبات، وترك المحرمات باطنًا وظاهرًا. و(الثاني): سلوك المقربين السابقين، وهو فعل الواجب والمستحب بحسب الإمكان، وترك المكروه والمحرم، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم)) (٣).

---

(١) جامع الرسائل، ابن تيمية، (٢/ ١١٢).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١١٢: ١١٣).

(٣) أخرجه البخاري، (٩/ ٩٤-٩٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه، (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن الرسول صلى الله عليه وسلم).

وكلام الشيوخ الكبار: كالشيخ (عبد القادر) وغيره يشير إلى هذا السلوك؛ ولهذا يأمرون بما هو مستحب غير واجب، وينهون عما هو مكروه غير محرم، فإنهم يسلكون بالخاصة مسلك الخاصة، وبالعامة مسلك العامة»(١).

وقال أيضًا:

وقد قال بعض الناس في هذا المعنى: الأمر أمران: أمر فيه حيلة، وأمر لا حيلة فيه، فما فيه حيلة لا تعجز عنه، وما لا حيلة فيه لا تجزع منه، وهذا هو الذي يذكره أئمة الدين، كما ذكر الشيخ عبد القادر وغيره، فإنه لا بد من فعل المأمور، وترك المحظور، والرضا أو الصبر على المقدور(٢).

فأمر الشيخ عبد القادر وشيخه حماد الدباس(٣) وغيرهما من المشايخ أهل الاستقامة رضي الله عنهم: بأنه لا يريد السالك مرادًا قط، وأنه لا يريد مع إرادة الله عز وجل سواها، بل يجري فعله فيه، فيكون هو مراد الحق. إنما قصدوا به فيما لم يعلم العبد أمر الله ورسوله فيه، فأما ما علم أن الله أمر به فعليه أن يريده ويعمل به، وقد صرحوا بذلك في غير موضع، وإن كان غيرهم من الغالطين يرى القيام بالإرادة الخلقية هو الكمال، وهو (الفناء في توحيد الربوبية)، وأن السلوك إذا انتهى إلى هذا الحد فصاحبه إذا قام بالأمر فلأجل غيره، أو أنه لا يحتاج أن يقوم بالأمر، فتلك أقوال وطرائق فاسدة، قد تكلم عليها في غير هذا الموضع(٤).

كما ينقل ابن تيمية عن الشيخ أبي محمد عبد القادر الكيلاني قوله في كتاب (فتوح الغيب): لا بد لكل مؤمن في سائر أحواله من ثلاثة أشياء: أمر يمتثله، ونهي يجتنبه، وقدر يرضى به. فأقل حالة لا يخلو المؤمن فيها من أحد هذه الأشياء الثلاثة،

---

(١) جامع الرسائل، ابن تيمية، (٢/ ٨٢: ٨٣).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٢/ ١٣٦).

(٣) سبقت ترجمته في الصفحة رقم [١٣].

(٤) ينظر: جامع الرسائل، ابن تيمية، (٢/١٤٤-١٤٥).

فينبغي له أن يلزم همها قلبه، وليحدث بها نفسه، ويأخذ بها الجوارح في سائر أحواله[1].

ثم يعلق -رحمه الله- على قوله هذا بقوله: هذا كلام شريف جامع يحتاج إليه كل أحد، وهو تفصيل لما يحتاج إليه العبد، ثم يذكر أن هذه الأمور الثلاثة هي التقوى والصبر المذكوران في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٩٠﴾ [يوسف: ٩٠] ولقوله تعالى: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠].

ثم يشرع رحمه الله ببيان معناهما، فذكر أن (التقوى) تتضمن: فعل المأمور وترك المحظور، و(الصبر) يتضمن: الصبر على المقدور. (فالثلاثة) ترجع إلى هذين الأصلين، والثلاثة في الحقيقة ترجع إلى امتثال الأمر وهو طاعة الله ورسوله.

فحقيقة الأمر أن كل عبد محتاج في كل وقت إلى طاعة الله ورسوله، وهو: أن يفعل في ذلك الوقت ما أمر به في ذلك الوقت.

وطاعة الله ورسوله هي عبادة الله التي خلق لها الجن والإنس، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ٩٩﴾ [الحجر: ٩٩]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١﴾ [البقرة: ٢١].

والرسل كلهم أمروا قومهم أن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئًا، قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةٗ يُعۡبَدُونَ ٤٥﴾ [الزُّخرُف: ٤٥].

ويربط رحمه الله هذه الأمور الثلاثة بامتثال الأمر...، ثم يبين -رحمه الله- أن كلام عبد القادر الجيلاني -رحمه الله- يدور على هذا القطب، وهو أن يفعل المأمور، ويترك المحظور، ويخلو فيما سواهما عن إرادة؛ لئلا يكون له هو مراد غير فعل ما أمره به

(١)ينظر: المصدر السابق (٢/ ٧٤: ٧٨).

ربه، وما لم يؤمر به العبد، بل فعله الرب عز وجل بلا واسطة العبد، أو فعله بالعبد بلا هوى من العبد. فهذا هو القدر الذي عليه أن يرضى به.

ثم ذكر ابن تيمية أنه سيورد في كتابه كلام الجيلاني؛ ما يؤكد أن هذا معنى قوله وهو أن العبد في كل حال عليه أن يفعل ما أمر به، ويترك ما نهي عنه. وأما إذا لم يكن هو أمرًا للعبد بشيء من ذلك فما فعله الرب كان علينا التسليم فيما فعله، وأن هذه هي (الحقيقة) في كلام الشيخ وأمثاله[1].

(١) ينظر: المصدر السابق (٢/ ٧٤: ٧٨)، وينظر أقوال الشيخ عبد القادر التي نقلها ابن تيمية عنه في ذلك في نفس المصدر في (٢/ ١٤٥-١٥١).

ثانيًا: الثناء على موقفه من الفناء[1]:

تكلم شيخ الإسلام عن أقسام الفناء، وأثنى على معنى الفناء عند الشيخ عبد القادر الجيلاني بأنه على طريقة الأنبياء ومن اتبعهم، وهو حقيقة دين إبراهيم، وهو تحقيق التوحيد وإخلاص الدين، قال:

وقد تكلمنا على أقسام الفناء في اصطلاح السالكين، وبينا أنه يراد به ثلاثة معان، أحدها: محمود، والثاني: منقوص، والثالث: إلحاد.

فالأول: أن يفنى بعبادته عن عبادة ما سواه، وبطاعته عن طاعة ما سواه، وبمحبته عن محبة ما سواه، وهذا حقيقة التوحيد الذي أرسل الله به الرسل، وأنزل به الكتب،

---

(١) الفناء الصوفي كما عرفه ابن القيم هو: أن الفناء مصدر فني يفنى إذا اضمحل وتلاشى وعدم، وقد يطلق على من تلاشت قواه وأوصافه مع بقاء عينه، ولكن القوم -الصوفية- اصطلحوا على وضع هذه اللفظة لتجريد شهود الحقيقة الكونية والغيبة عن شهود الكائنات، فإن الفناء عندهم كما يرى رحمه الله: أن تذهب المحدثات في شهود العبد، وتفيق في أفق العدم، كما كانت قبل أن توجد، ويبقى الحق كما لم يزل. ثم تغيب صورة المشاهد ورسمه أيضًا، فلا يبقى له صورة ولا رسم، ثم يغيب شهوده أيضًا، فلا يبقى له شهود، ويصير الحق الذي يشاهد نفسه بنفسه، كما كان الأمر قبل إيجاد المكونات، وحقيقته أن يفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل. ينظر: مدارج السالكين، ابن القيم، (١/ ١٦٨-١٦٩، ١٧٤). وهذا الفناء هو الفناء عن شهود السوى، وهو حال كما ذكر ابن تيمية ناقص قد يعرض لبعض السالكين، وليس من لوازم الطريق إلى الله. ومن أنواع الفناء عندهم الفناء عن وجود السوى، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق، وأن الوجود واحد بالعين، وهذا قول أهل الإلحاد والاتحاد الذين هم أضل العباد. ينظر: التدمرية، ابن تيمية (ص: ٦٠) وما بعدها.

ويقول ابن القيم رحمه الله عن الفناء عند الصوفية إنه: «... لم يرد في الكتاب، ولا في السنة، ولا في كلام الصحابة والتابعين: مدح لفظ الفناء ولا ذمه، ولا استعملوا لفظه في هذا المعنى المشار إليه ألبتة، ولا ذكره مشايخ الطريق المتقدمون، ولا جعلوه غاية ولا مقامًا، وقد كان القوم أحق بكل كمال، وأسبق إلى كل غاية محمودة، ونحن لا ننكر هذا اللفظ مطلقًا، ولا نقبله مطلقًا، ولابد له من التفصيل...»، ينظر: مدارج السالكين، (٣/ ٣٥١) وما بعدها.

وهذا حال الأنبياء وأتباعهم.

أما النوع الثاني: وهو الفناء عن شهود السوى، ومنه الفناء في توحيد الربوبية وهو أن يغيب بمشهوده عن شهوده، وبمعبوده عن عبادته، وبمذكوره عن ذكره، وبمعروفه عن معرفته، فينفي بالمعروف عن المعرفة والعارف.

وهذه الحال ليست واجبة ولا مستحبة، وليست حال الأنبياء ولا السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ولا أكابر المشايخ الصالحين، ولكن هو حال يعرض لطائفة من السالكين، وهذه الحال إذا زال معها عقل الإنسان الذي هو مناط التكليف بسبب غير محرم كان معذورًا، وإن كان بسبب محرم، فقال مثل ذلك فهو مذموم على ذلك.

ومن زال عقله بالسماع ونحوه، فهو على هذا التفصيل. وأما في حال العقل، فمن قال هذا كان كافرًا يجب قتله إن لم يتب.

وكثير من السالكين تعرض له هذه الحال في بعض الأوقات، فإذا حضرت فريضة قام إليها، ومنهم من يحفظ عن المعاصي، وهذا لصدقهم في حال حضور العقل حفظوا في حال غيبة العقل. لكن بكل حال ليس العبد مأمورًا بالمقام في هذا الحال، وهي تحمد من جهة انجذاب القلب إلى ربه، ومن جهة توجهه إليه وتألهه إياه، وهذا المقام مما حققه الجنيد(١) رضي الله عنه وأمثاله من أئمة أهل الطريق، الذين يقتدي بهم الذين يلاحظون الأمر والنهي كالشيخ عبد القادر، ونحوه من المتأخرين(٢).

---

(١) هو: الجنيد بن محمد بن الجنيد النهاوندي البغدادي القواريري، ويلقب بالخراز، وهو شيخ الصوفية أخذ العلم وتفقه علي أبي ثور، وكان جامعًا للعلم والعمل، سمع من السري السقطي وصحبه، وصحب أيضًا الحارث المحاسبي، توفي سنة ٢٩٧هـ. ينظر: طبقات الصوفية، (ص: ١٥٥-١٦٣)، والرسالة القشيرية (١/١٣٢)، وطبقات الحنابلة (١/٣٤٣).

(٢) ينظر: الرد على الشاذلي في حزبيه، وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، (ص ١٥٠: ١٥٤)، وينظر: (ص ٢٦٠-٢٦١) بتصرف.

وفي موضع آخر أثنى شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- على كلام الشيخ الجيلاني عن الفناء، وذكر أنه في ذلك على طريقة الأنبياء ومن اتبعهم، وهو حقيقة دين إبراهيم، وهو تحقيق التوحيد وإخلاص الدين، قال: «الفناء عن إرادة ما سوى الحق...، وهذا الفناء يجامع البقاء، فإن فناء عن إرادة ما سواه بحبه، وعن رجاء ما سواه برجائه، وعن التوكل على ما سواه بالتوكل عليه، وعن الثقة بما سواه بالثقة به. وبالجملة فتحقيق قوله: (لا إله إلا الله) فناء عن تأله ما سواه بتألهه. فهذا أو نحوه هو الذي يذكره الشيخ عبد القادر في الفناء، وهذه طريقة الأنبياء ومن اتبعهم، وهو حقيقة دين إبراهيم، وهو تحقيق التوحيد وإخلاص الدين، أو بعض ما يجب منها»[1].

كما ينقل ابن تيمية عن الجيلاني قوله: «فعلامة فنائك عن خلق الله انقطاعك عنهم، وعن التردد إليهم، واليأس مما في أيديهم»[2].

ويؤيد قوله هذا مع بيانه لسبب تأييده قال: «وهو كما قال. فإذا كان القلب لا يرجوهم ولا يخافهم لم يتردد إليهم لطلب شيء منهم، وهذا يشبه بما يكون مأمورًا به من المشي إليهم لأمرهم بما أمر الله به، ونهيهم عما نهاهم الله عنه، كذهاب الرسل وأتباع الرسل إلى من يبلغون رسالات الله، فإن التوكل إنما يصح مع القيام بما أمر به العبد؛ ليكون عابدًا لله متوكلاً عليه، وإلا فمن توكل عليه ولم يفعل ما أمر به فقد يكون ما أضاعه من الأمر أولى به مما قام به من التوكل أو مثله أو دونه، كما أن من قام بأمر ولم يتوكل عليه ولم يستعن به فلم يقم بالواجب؛ بل قد يكون ما تركه من التوكل والاستعانة أولى به مما فعله من الأمر أو مثله أو دونه»[3].

(١) جامع المسائل، ابن تيمية (٢/ ١٩١-١٩٢).
(٢) المصدر السابق (٢/ ١١٥).
(٣) المصدر السابق (٢/ ١١٤: ١١٥).

وقال أيضًا:

قال الشيخ: «وعلامة فناء إرادتك بفعل الله أنك لا تريد مرادًا قط، فلا يكن لك غرض ولا تقف لك حاجة ولا مرام؛ لأنك لا تريد مع إرادة الله سواها، بل يجري فعله فيك، فتكون أنت إرادة الله تعالى وفعله، ساكن الجوارح، مطمئن الجنان، مشروح الصدر، منور الوجه، عامر الباطن، غنيًّا عن الأشياء بخالقها، تقلبك يد القدرة، ويدعوك لسان الأزل، ويعلمك رب الملل، ويكسوك نورًا منه والحلل، وينزلك منازل من سلف من أولي العلم الأول، فتكون منكسرًا أبدًا، فلا تثبت فيك شهوة ولا إرادة، كالإناء المتثلم الذي لا يثبت فيه مائع ولا كدر، فتنبو عن أخلاق البشرية، فلن يقبل باطنك شيئًا غير إرادة الله تعالى، فحينئذ يضاف إليك التكوين وخرق العادات، فيرى ذلك منك في ظاهر الفعل والحكم، وهو فعل الله تبارك وتعالى حقًّا في العلم، فتدخل حينئذ في زمرة المنكسرة قلوبهم الذين كسرت إرادتهم البشرية، وأزيلت شهواتهم الطبيعية، واستؤنفت لهم إرادات ربانية، وشهوات إضافية...»(١).

وينقل ابن تيمية -رحمه الله- علامة أخرى للفناء عند الجيلاني فيقول: «قال الشيخ: وعلامة فنائك عنك وعن هواك: ترك التكسب، والتعلق بالسبب في جلب النفع، ودفع الضر فلا تتحرك فيك بك، ولا تعتمد عليك لك ولا تنصر نفسك ولا تذب عنك، لكن تكل ذلك كله إلى من تولاه أولا فيتولاه آخرًا. كما كان ذلك موكولاً إليه في حال كونك مغيبًا في الرحم، وكونك رضيعًا طفلاً في مهدك»(٢).

ثم يعلل ابن تيمية ذلك بأن النفس تهوى وجود ما تحبه وينفعها، ودفع ما تبغضه ويضرها، فإذا فني عن ذاك بالأمر فعل ما يحبه الله، وترك ما يبغضه الله، فاعتاض بفعل محبوب الله عن محبوبه، وبترك ما يبغضه الله عما يبغضه، وحينئذ فالنفس لا بد لها من

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١١٥: ١١٧).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١١٥).

جلب المنفعة، ودفع المضرة فيكون في ذلك متوكلاً على الله.

كما يعلل -رحمه الله- ذكر (الشيخ الجيلاني رحمه الله) التوكل دون الطاعة؛ وذلك لأن النفس لا بد لها من جلب المنفعة، ودفع المضرة، فإن لم تكن متوكلة على الله في ذلك واثقة به لم يمكن أن تنصرف عن ذلك، فتمتثل الأمر مطلقًا؛ بل لا بد أن تعصي الأمر في جلب المنفعة ودفع المضرة، فلا تصح العبادة لله، وطاعة أمره بدون التوكل عليه، كما أن التوكل عليه لا يصح بدون عبادته وطاعته.

قال تعالى: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ٢﴾ [الطلاق: ٢]، ﴿وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ٨﴾ [المزَّمل: ٨]، ﴿رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذۡهُ وَكِيلٗا ٩﴾ [المزَّمل: ٩].

و (المقصود) أن امتثال الأمر على الإطلاق لا يصح بدون التوكل والاستعانة، ومن كان واثقًا بالله أن يجلب له ما ينفعه ويدفع عنه ما يضره أمكن أن يدع هواه، ويطيع أمر مولاه، وإلا فنفسه لا تدعه يترك ما يقول: إنه محتاج فيه إلى غيره[1].

(١) ينظر: المصدر السابق (٢/ ١١٥: ١١٧).

المبحث الرابع: موقفه مما خالف الجيلاني فيه السنة:

أولاً: الاعتذار إجمالاً عما خالف فيه السنة:

وقع الشيخ عبد القادر في بعض الأمور التي تخص العبادات خالف فيها السنة، معتمدًا على ما بلغه من أحاديث في جنسها، وقد اعتذر له شيخ الإسلام -رحمه الله- ، كما اعتذر لغيره ممن وقع في هذا النوع من الخطأ، وذكر أن من أصاب من المسلمين في الأمور التي يصح فيها الاجتهاد فله أجران، ومن أخطأ فله أجر وخطؤه مغفور، قال: «وهذه الأحزاب المنقولة عن طائفة من المشايخ فيها أمور مخالفة للسنة، فبيانها مع الترحم على المشايخ والصالحين والاستغفار لهم من تمام الدين.

وقد تنازع المسلمون في كثير من الأمور، هل هو عبادة مشروعة أوْ لا، فمن اتقى الله ما استطاع وأصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر وخطؤه مغفور له، كتنازعهم في فعل التطوعات ذوات الأسباب وقت النهى، كركعتي الطواف...، وتحية المسجد، وصلاة الكسوف، وكتنازعهم في صلاة الاستسقاء، وكتنازعهم في صلاة الكسوف بركوعين وأمثال ذلك.

وهكذا قد يبلغ بعضهم أحاديث في شيء من جنس العبادات، فيعتقده مستحبًّا فيفعله لذلك، كما يصلي كثير منهم صلاة التسبيح ويستحبها، وكثير من المتأخرين يصلون صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة من رجب، والألفية في ليلة النصف من شعبان، وفي أول رجب أيضا، وصلاة يوم عاشوراء، وصلوات الأيام والليالي التي ذكرها...، والشيخ عبد القادر وغيرهم»[1].

ثانيًا: الوقوف عند الخطأ في المسألة وتبيين القول الصحيح فيها:

من ذلك أنه بيّن خطأ الشيخ عبد القادر الجيلاني في قوله بأن العبد في فعل المباح وتركه عليه أن يقف مع القدر، والتي سماها (الحقيقة القدرية)، ففي **حديثه عن**

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه، وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية (ص ٢٥-٢٦).

المباحات قال: «...فمضمون هذا المقام أن الناس في المباحات من الملك والمال وغير ذلك على (ثلاثة أقسام):

قوم لا يتصرفون فيها إلا بحكم الأمر الشرعي، وهو حال نبينا صلى الله عليه وسلم. وهو حال العبد الرسول ومن اتبعه في ذلك. وقوم يتصرفون فيها بحكم إرادتهم والشهوة التي ليست محرمة، وهذا حال النبي الملك، وهو حال الأبرار أهل اليمين. وقوم لا يتصرفون بهذا ولا بهذا.

أما (الأول) فلعدم علمهم به. وأما (الثاني) فلزهدهم فيه؛ بل يتصرفون فيها بحكم القدر المحض اتباعًا لإرادة الله الخلقية القدرية حين تعذر معرفة الإرادة الشرعية الأمرية، وهذا كالترجيح بالقرعة إذا تعذر الترجيح بسبب شرعي معلوم، وقد يتصرف هؤلاء في هذا المقام بإلهام يقع في قلوبهم وخطاب»[1].

ثم يستشهد بكلام الشيخ عبد القادر، ويرى أن كلامه كثيرًا ما يقع في هذا المقام؛ فإنه يأمر بالزهد في إرادة النفس وهواها حتى لا يتصرف بحكم الإرادة والنفس، وهذا رفع له عن حال الأبرار أهل اليمين، وعن طريق الملوك مطلقًا ومن حصل هذا وتصرف بالأمر الشرعي المحمدي القرآني فهو أكمل الخلق، لكن هذا قد يخفى عليه؛ فإن معرفة هذا على التفصيل قد يتعذر أو يتعسر في كثير من المواضع.

ألا ترى: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حكم سعدَ بن معاذ في بني قريظة فحكم بقتل مقاتلتهم، وبسبي ذراريهم وغنيمة أموالهم، قال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة))[2]، وذلك أن تخيير ولي الأمر بين القتل والاسترقاق، والمن

---

(١)، جامع الرسائل، ابن تيمية، (٢/ ٨٩).

(٢) أخرجه مسل (٣/ ١٣٨٨-١٣٨٩) (كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد...)، وأخرجه الإمام في مسنده (١٧/ ٢٥٩). ولفظ الحديث في هذه المواضع: ((حكمت فيهم بحكم الله، أو: بحكم الملك)) وأخرج في (٤٠/ ٣٣٦-٣٣٧) حديثًا مقاربًا متصلاً عن عائشة رضي الله عنها، وينظر ما ذكره الألباني عن الحديث في (سلسلة =

والفداء ليس تخيير شهوة بل تخيير رأي ومصلحة، فعليه أن يختار الأصلح، فإن اختار ذلك فقد وافق حكم الله وإلا فلا.

ولما كان هذا يخفى كثيرًا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لبريدة: ((إذا حاصرت أهل حصن فسألوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله، فإنك لا تدري ما حكم الله فيهم، ولكن أنزلهم على حكمك، وحكم أصحابك)) [1].

ففي مثل هذه الحال التي لا يتبين الأمر الشرعي في الواقعة المعينة يأمر الشيخ عبد القادر وأمثاله من الشيوخ: (تارة) بالرجوع إلى الأمر الباطن والإلهام إن أمكن ذلك، و(تارة) بالرجوع إلى القدر المحض لتعذر الأسباب المرجحة من جهة الشرع كما يرجح الشارع بالقرعة. فهم يأمرون ألا يرجح بمجرد إرادته وهواه، فإن هذا إما محرم، وإما مكروه، وإما منقص، فهم في هذا النهي كنهيهم عن فضول المباحات.

ثم إن تبين لهم الأمر الشرعي وجب الترجيح به، وإلا رجحوا: إما (بسبب باطن) من الإلهام والذوق، وإما (بالقضاء والقدر) الذي لا يضاف إليهم [2].

إلا أن شيخ الإسلام لم يقف عند ذلك بل بين خطَّأ الشيخ الجيلاني في اعتقاده

=الأحاديث الصحيحة) (١/ ١٤٣-١٤٦)، (حديث رقم ٦٧). وقال ابن حجر في فتح الباري (٧/ ٤١٢): «... وفي رواية ابن إسحاق من مرسل علقمة هذا الحديث بهذا اللفظ في سيرة ابن هشام (٣/ ٢٥١)، ولكنه جاء – مع اختلاف اللفظ- عن أبي سعيد الخدري في البخاري (٤/ ٦٧) (كتاب الجهاد والسير، باب إذا نزل العدو على حكم رجل) (٥/ ٣٥-٣٦)، (كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب سعد بن معاذ) (٥/ ١١٢) (كتاب المغازي، باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من ابن وقاص: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة. وأرقعة بالقاف جمع رقيع، وهو من أسماء السماء. قيل: سميت بذلك؛ لأنها رقعت بالنجوم».

(١) رواه مسلم في (٣/ ١٣٥٦-١٣٥٨) (كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الإمام الأمراء...)، وهو جزء من حديث طويل عن سليمان بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه.

(٢) ينظر: جامع الرسائل، ابن تيمية، (٢/ ٨٩: ٩٤).

هذا، وأنه يخالف ما عليه أهل العلم بالشريعة، قال:

«وهذا مما ينازعهم فيه أهل العلم بالشريعة. ويقولون: إن (الفعل) إما أن يكون بالنسبة إلى الشرع وجوده راجحًا على عدمه وهو الواجب والمستحب. وإما أن يكون عدمه راجحًا على وجوده. وهو المحرم والمكروه. وإما أن يستوي الأمران وهو المباح. وهذا التقسيم بحسب الأمر المطلق.

ثم (الفعل المعين) الذي يقال: هو مباح إما أن تكون مصلحته راجحة للعبد لاستعانته به على طاعة ولحسن نيته فهذا يصير أيضًا محبوبًا راجح الوجود بهذا الاعتبار، وإما أن يكون مفوتًا للعبد ما هو أفضل له، كالمباح الذي يشغله عن مستحب، فهذا عدمه خير له.

والسالك المتقرب إلى الله بالنوافل بعد الفرائض لا يكون المباح المعين في حقه مستوي الطرفين، فإنه إذا لم يستعن به على طاعة كان تركه وفعل طاعة مكانه خيرًا له، وإنما قدر وجوده وعدمه سواء إذا كان مع عدمه يشتغل بمباح مثله.

فيقال: لا فرق بين هذا وهذا، فهذا يصلح للأبرار أهل اليمين الذين يتقربون إلى الله بالفرائض: أداء الواجبات وترك المحرمات، ويشتغلون مع ذلك بمباحات، فهؤلاء قد يكون المباح المعين يستوي وجوده وعدمه في حقهم إذا كانوا عند عدمه يشتغلون بمباح آخر، ولا سبيل إلى أن تترك النفس فعلاً إن لم تشتغل بفعل آخر يضاد الأول؛ إذ لا تكون معطلة عن جميع الحركات والسكنات»[1].

(١) المصدر السابق (٢/ ١٥٤ - ١٦٤).

المبحث الخامس: موقفه من عبارات الجيلاني التي قد تلتبس على كثير من السالكين:

ذكر الشيخ عبد القادر الجيلاني بعض العبارات التي قد يلتبس معناها على بعض السالكين من ذلك قوله: «قدمنا هذا -أي طريقنا هذه- على رقبة كل ولي لله»، إلا أن شيخ الإسلام -رحمه الله- بيّن معناها واجتهد في توجيهها وتخريجها على مقاصد حسنة، لعلمه بسلامة اعتقاده وتصوفه من البدع، فبين أن معنى قوله هذا أي: «على كل ولي لله أن يتبع الأمر والنهي الإلهي النبوي الشرعي المحمدي، ويحكم على نفسه الكتاب والسنة، ولا يخرج عن ذلك لا لذوق يخالفه أو وجد أو حال أو مشهد أو غير ذلك، بل يزن أذواقه مواجيده وأحواله وحقائقه بالكتاب والسنة»[(١)].

ومن ذلك شرحه لمقصود الجيلاني في قوله بفناء الإرادة عند السالك، يقول: قلت: هذا المقام هو آخر ما يشير إليه الشيخ عبد القادر، وحقيقته أنه لا يريد كون شيء إلا أن يكون مأمورًا بإرادته، فقوله: علامة فناء إرادتك بفعل الله أنك لا تريد مرادًا قط. أي لا تريد مرادًا لم تؤمر بإرادته، فأما ما أمرك الله ورسوله بإرادتك إياه فإرادته إما واجب، وإما مستحب وترك إرادة هذا إما معصية وإما نقص.

ثم يوضح -رحمه الله- أن هذا الموضع قد يلتبس على كثير من السالكين، فيحملون كلام المشايخ ومنهم الجيلاني الذين يمدحون بترك الإرادة على ترك الإرادة مطلقًا. فيظنون أن الطريقة الكاملة ألا يكون للعبد إرادة أصلاً.

وهذا غلط منهم على الشيوخ المستقيمين وإن كان من الشيوخ من يأمر بترك الإرادة مطلقا، فإن هذا غلط ممن قاله، فإن ذلك ليس بمقدور ولا مأمور.

فإن الحي لا بد له من إرادة، فلا يكون حي من الناس إلا أن تكون له إرادة، وأما الأمر فإن الإرادة التي يحبها الله ورسوله، ويأمر بها أمر إيجاب أو أمر استحباب، لا

---

(١) جامع الرسائل (٢/ ١٥٠: ١٥٤)، وينظر: (٢/٢٦٠-٢٦١).

يدعها إلا كافر أو فاسق أو عاص إن كانت واجبة، وإن كانت مستحبة كان تاركها تاركًا لما هو خير له[1].

وفي الختام، فإن ما سبق هو بعض مما ذكره الشيخ ابن تيمية عن الشيخ عبد القادر الجيلاني، وأكتفي بهذا القدر لتمام بيان المقصود من البحث، وهو موقف شيخ الإسلام من الشيخ عبد القادر الجيلاني، والله ولي التوفيق. وصلى الله وسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

(١) ينظر: المصدر السابق (٢/ ١١٥: ١١٧) بتصرف.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده وأشكره على توفيقه، ومنّه علي بإتمام هذا البحث، وقد توصلت في نهايته إلى مجموعة من النتائج المهمة، والتوصيات:

أولا: النتائج:

١- لقد كان موقف شيخ الإسلام من الشيخ عبد القادر الجيلاني مبنيًّا على أساس التزمه وعمل به، وهو منهج الموازنة والمعادلة، فيعرف لأئمة التصوف وغيرهم ما لهم وما عليهم، فلا يبخسهم حقهم ولا يسكت عن خطئهم، فنجده رحمه الله إما مادحًا لمذهب الجيلاني أو شارحًا لأقواله، مع بيان ما فيها من خطأ إن وجد أو معتذرًا له، بعيدًا عن التعصب والتكلم عنه بغير علم.

٢- أثنى شيخ الإسلام كثيرًا على الشيخ عبد القادر الجيلاني في عدة مواضع من كتبه حيث عده من المشايخ الصالحين المعتدلين، المستقيمين الذين سلموا من الابتداع والغلو، وبيّن سلامته في الاعتقاد في صفة الاستواء، والقدر، والولاية، وأن منهجه قائم على الالتزام بالكتاب والسنة، مع بيان بُعدِه عن أهل الكلام ونهيه عن اتباعهم.

٣- فضّل شيخ الإسلام مذهب الشيخ عبد القادر الجيلاني في التصوف على مذهب الصوفية المخالفين للشرع، وبيّن أن طريقته في معالم السلوك قائمة على الالتزام بالشرع، من ذلك ثناؤه على معنى الفناء عنده، وأنه في ذلك طريقة الأنبياء ومن اتبعهم، وهو حقيقة دين إبراهيم، وهو تحقيق التوحيد وإخلاص الدين، كما أنه -رحمه الله- استشهد بأقوال الشيخ الجيلاني في معالم الطريق الصحيح.

٤- قام شيخ الإسلام ببعض المواضع في كتبه بالاعتذار إجمالاً عما خالف الجيلاني فيه السنة، وفي مواضع أخرى وجه عباراته وخرجها على مقاصد حسنة.

ثانيا: التوصيات:

بما أنه تبيّن سلامة اعتقاد عبد القادر الجيلاني، وأن تصوفه سني فإني أوصي بعمل أبحاث تبين الفرق بين مذهبه ومذهب فرقة القادرية المنتسبين إليه، يظهر من خلالها بعد المذهبين عن بعضهما.

الفهارس

فهرس المصادر والمراجع:

١- **الاستقامة، ابن تيمية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٢- **الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية**، عمر بن علي البزار، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد، ط١.

٣- **البداية والنهاية**، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: دار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١.

٤- **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١.

٥- **التبيان لبديعة البيان**، ابن ناصر الدين الدمشقي، دراسة وتحقيق مجموعة من الباحثين، دار النوادر، ط١.

٦- **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبو الحسن الأشعري**، ابن عساكر الدمشقي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٧- **تذكرة الحفاظ**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: المعلمي اليماني، تصوير دار الكتب العلمية.

٨- **جامع الرسائل**، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار المدني.

٩- **جامع المسائل**، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: علي العمران، دار عالم المعرفة.

١٠- **الذيل على طبقات الحنابلة**، ابن رجب، تصحيح: محمد حامد الفقي،

مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ١٣٧٢هـ.

١١- **الرد على الشاذلي في حزبيه، وما صنفه في آداب الطريق**، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد، ط٢.

١٢- **الرسالة القُشَيريّة**، أبو القاسم عبد الكريم القُشَيريّ، تحقيق: عبد الحليم محمود، ومحمود الشريف، دار الكتب الحديثة.

١٣- **سلسلة الأحاديث الصحيحة، وشيء من فقهها وفوائدها**، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.

١٤- **سير أعلام النبلاء**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، ط١.

١٥- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ابن العماد الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط١.

١٦- **الشيخ عبد القادر الجيلاني وآراؤه الاعتقادية والصوفية –عرض ونقد على ضوء أهل السنة والجماعة–** سعيد بن مسفر القحطاني، ط١.

١٧- **صحيح البخاري**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣١٤هـ.

١٨- **صحيح مسلم**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيريّ النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة الحلبي، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

١٩- **طبقات الصوفية**، أبو عبد الرحمن السلمي، تحقيق: نور الدين شريبة، ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٠- **طبقات المفسرين**، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: علي محمد، ط١، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م، مكتبة وهبة.

٢١- **الطرق الصوفية، نشأتها وعقائدها وآثارها،** عبد القادر بن دجين السهلي، كنوز أشبيليا، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٢- **العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية،** محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد، ط١.

٢٣- **الغنية لطالبي طريق الحق -عز وجل-:** عبد القادر بن موسى بن عبد الله الجيلاني، وضع حواشيه: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، ط١.

٢٤- **فتح الباري لشرح البخاري،** ابن حجر العَسْقلانيّ، تحقيق الشيخ بن باز، طبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

٢٥- **فوات الوفيات والذيل عليها،** محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر.

٢٦- **قلادة الجواهر في مناقب الشيخ عبد القادر،** يحيى بن محمد التادفي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٥هـ.

٢٧- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس،** إسماعيل بن محمد العَجْلونيّ، طبعة المقدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ.

٢٨- **الكلام على مسألة السماع،** ابن قيم الجوزية، تحقيق: راشد بن عبد العزيز الحمد، ط١، ١٤٠٩هـ، دار العاصمة، الرياض.

٢٩- **مجموع الفتاوى،** أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٣٠- **مجموع فتاوى ابن تيمية،** جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي. تاريخ النشر: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م. بدون ذكر اسم الدار.

٣١- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، ط٦، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، دار الكتاب العربي.

٣٢- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقوسي، وإبراهيم الزيبق. مؤسسة الرسالة.

٣٣- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١.

٣٤- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تَغْرِيْ بِرْدِيْ الأتابكي، مطبعة دار الكتب المصرية، ط١.

٣٥- **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط١.